

المنشور الأول

الوزير الأول

الى

السادة وزير الدولة ووزراء

وكتاب الدولة

٩١٧٥

الموضوع : كيفية تطبيق الامر عدد ١٣٢٩ لسنة ١٩٩٢ المتعلق بإستعمال سيارات الدولة والجماعات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ، وقرار وزير النقل المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٩٢ المتعلق بتسجيل العربات.

المصاحب : * ملحق عدد ١ : رقم التسجيل حسب النظام الجديد.

* ملحق عدد ٢ : ترقيم الوزارات.

* ملحق عدد ٣ : قائمة النشآت العمومية.

* ملحق عدد ٤ : أنموذج لطلب في إعادة تسجيل.

* ملحق عدد ٥ : أنموذج لإذن بتأمورية.

* ملحق عدد ٦ : أنموذج لعاينة.

٩١٧٦

يتضمن الامر عدد ١٣٢٩ لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٩٢ وال الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد ٨٦ المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٢ أحکاماً جديدة تنصح الامر عدد ١٨٩ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١١ فيفري ١٩٨٨ المتعلق بإستعمال سيارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

كما يتضمن قرار وزير النقل المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٩٢ وال الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد ١٨٨ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ مقتضيات جديدة تنصح و تتمم القرار المؤرخ في ٢٤ فيفري ١٩٧٩ المتعلق بتسجيل العربات.

وتنطبق هذه الأحكام الجديدة على :

- * السيارات والعربات التابعة للإدارة المركزية والجهوية
- * السيارات والعربات التابعة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
- * السيارات والعربات التابعة للجماعات المحلية
- * السيارات والعربات التابعة للمنشآت العمومية المذكورة باللحق عدد 3 لهذا النشور.

ويهدف هذا النشور إلى توضيح هذه الأحكام الجديدة وبيان كيفية تطبيقها :

- في الحالة العامة (الباب الأول)
- في الحالات الخاصة (الباب الثاني)

الباب الأول ، الحالة العامة

يتعلق هذا الباب بالأحكام التي تنطبق على السيارات والعربات المعنية بالأمر في الحالة العامة ويشتمل هذا الباب على خمسة أقسام :

القسم الأول : القواعد الأساسية الخاصة بالتسجيل

القسم الثاني : إعادة تسجيل السيارات والعربات المستعملة حاليا

القسم الثالث : تسجيل السيارات والعربات الجديدة

القسم الرابع : استعمال السيارات والعربات التابعة للدولة وللجماعات المحلية وللمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

القسم الخامس : استعمال السيارات والعربات التابعة للمنشآت العمومية

القسم الأول: القواعد الأساسية الخاصة بالتسجيل

يتم تسجيل هذه السيارات والعربات وفقاً لقواعد أساسية تتعلق بـ :

- (1) إحداث سجل مركزي
- (2) الترقيم الثنائي
- (3) شهادة التسجيل
- (4) صفيحة التسجيل

القاعدة الأساسية الأولى المتعلقة بالسجل المركزي

تم إحداث سجل مركزي للسيارات والعربات المعنية بالأمر بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ، ويحتفظ بنسخة من هذا السجل لدى المصالح الفنية بوزارة النقل

ويجب على كل وزارة أو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية أو جماعة محلية أو منشأة عمومية القيام بإعلام كل من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة النقل بكل حدث يطرأ على كل سيارة أو عربة موضوعة تحت تصرفها.

وتتعلق هذه الأحداث خاصة بـ :

أ - نقل حق إستعمال السيارة أو العربة :

* من وزارة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية أو منشأة عمومية

* إلى وزارة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية أو منشأة عمومية أخرى.

ب - تغيير سلطة الإشراف على السيارة أو العربة المؤسسة أو المنشأة العمومية التي تتبعها.

ج - إعلان السيارة أو العربة الغير صالحة للإستعمال

د - بيع السيارة أو العربة

القاعدة الأساسية الثانية المتعلقة بالترقيم الثنائي

يسند للسيارات والعربات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية رقمي تسجيل :

الرقم الأول : وهو رقم عادي يسند طبقاً لاحكام الفصل 6 من قرار وزير النقل المتعلق بتسجيل العربات . و يحتفظ بهذا الرقم بسجلات وزارة النقل ولا يذكر بشهادة التسجيل ولا يقع نسخه على صفيحة التسجيل ، باستثناء بعض الحالات التي سيتم حصرها في هذا المنشور .

الرقم الثاني : وهو رقم تسجيل جديد يسند طبقاً لاحكام الفصل 17 مكرر من قرار وزير النقل المتعلق بتسجيل العربات .

و خلافاً للرقم العادي ، يذكر هذا الرقم بشهادة التسجيل وينسخ على صفيحة التسجيل المثبتة على السيارات أو العربات ، باستثناء بعض الحالات التي سيتم حصرها بالباب الثاني من هذا المنشور .

أ - ترقيم السيارات والعربات التابعة للإدارات المركزية والجهوية

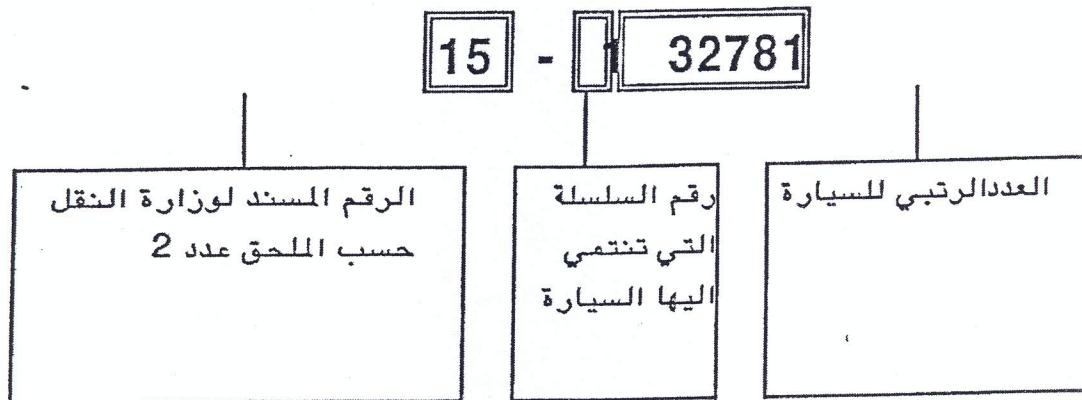
يسند للسيارات والعربات التابعة للمصالح المركزية والجهوية للوزارات رقم تسجيل جديد يتكون من منجموعتي أرقام عربية تفصل بينهما مطعة ، طبقاً للمثال المبين بالملحق عدد 1 .

تتركب المجموعة الأولى (من اليسار إلى اليمين) من رقمين يدلان على الوزارة التي تتبعها العربية العنوية طبقاً للترقيم المبين بالملحق عدد 2.

تترکب المجموعه الثانية من ستة أرقام (من اليسار الى اليمين)

* يدل الرقم الأول ، المكتوب على اليسار ، على السلسلة التي تنتمي اليها السيارة أو العربية (رقم ١ وهو رقم السلسلة المخصصة للوزارات والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية).

وتدل الأرقام الخمسة الأخرى من هذه المجموعة الثانية على العدد الريبي في السلسلة المسند الى السيارة أو العربية المعنية. وفي ما يلي مثال لرقم سيارة تابعة لوزارة النقل :



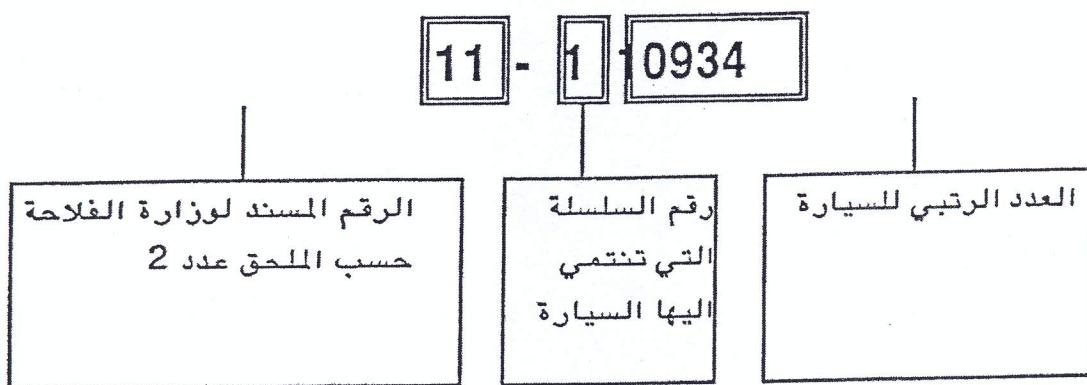
بـ، ترقيم السيارات والعربات التابعة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

يسند للسيارات والعربات التابعة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية رقم تسجيل جديد يتكون من مجموعتي أرقام عربية تفصل بينهما مطعة ، طبقاً للمثال المبين بالملحق عدد ١.

تترکب المجموعه الاولى من رقمين يدلان على وزارة الإشراف طبقاً للترقيم المبين بالملحق عدد ٢ .

تتركب المجموعة الثانية من ستة أرقام: (من اليسار الى اليمين) : يدل الرقم الاول المكتوب على اليسار ، على السلسلة التي تنتهي اليها السيارة او العربة . (رقم ١ هو رقم السلسلة المخصصة للوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية) .

وتدل الأرقام الخمسة الأخرى من هذه المجموعة الثانية. الى العدد الرتبى في السلسلة المستند الى السيارة او العربة المعنية . وفي ما يلى مثال لرقم سيارة تابعة لمؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تابعة لوزارة الفلاحة .



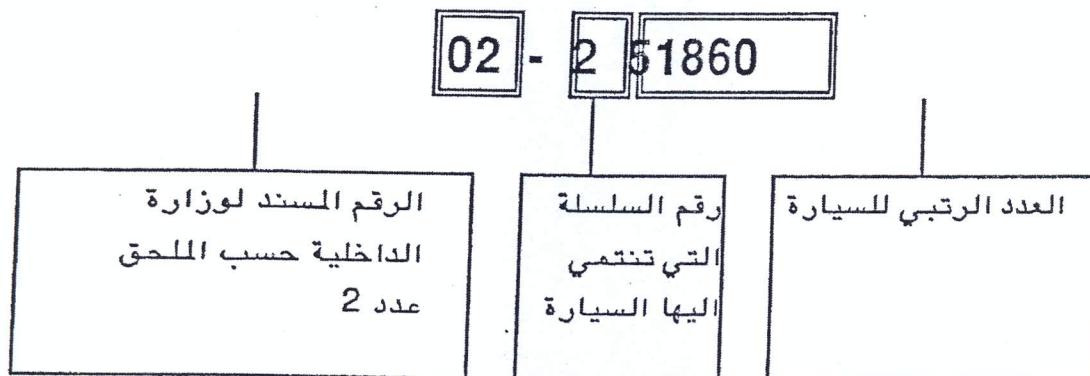
ج - السيارات والعربات التابعة للجماعات المحلية.

يسند للسيارات والعربات التابعة للجماعات المحلية رقم تسجيل جديد يتربّك من مجموعتي أرقام عربية تفصل بينهما مطّة ، طبقاً للمثال المبين بالملحق عدد ١ .

تتركب المجموعة الأولى من رقمين يدلان على وزارة الإشراف وهي وزارة الداخلية وترقيمها : ٠٢ .

تترکب المجموعه الثانية من ستة أرقام (من اليسار الى اليمين) يدل الرقم الاول المكتوب على اليسار ، على السلسلة التي تتبعها السيارة او العربة المعنية (رقم 2 وهو رقم السلسلة المخصصة للجماعات المحلية).

وتشير الأرقام الخمسة الأخرى من هذه المجموعة الثانية الى العدد الرتبى في السلسلة المسند الى السيارة او العربة المعنية. وفي ما يلى مثال لسيارة تابعة لبلدية ما :



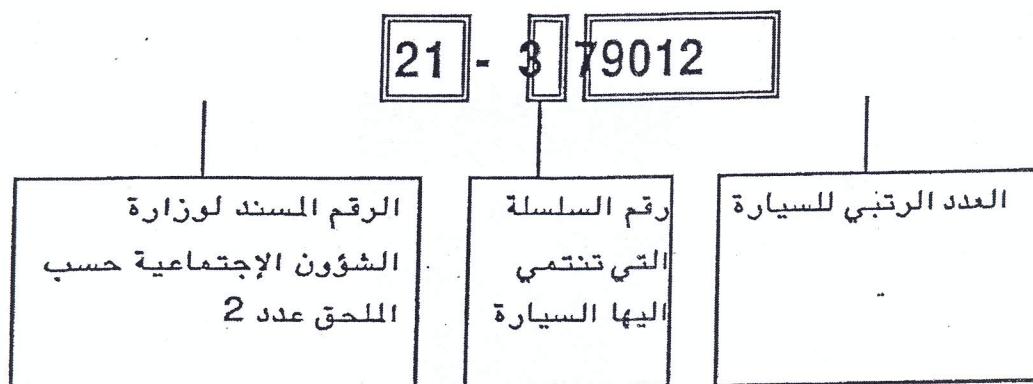
٤. ترقيم السيارات والعربات التابعة للمنشآت العمومية.

يسند للسيارات والعربات التابعة للمنشآت العمومية المذكورة بالملحق عدد ٣ من هذا المنشور رقم تسجيل جديد يتتركب من مجموعتي أرقام عربية تفصل بينهما مطعة ، طبقاً للمثال المبين بالملحق عدد ٦ لهذا المنشور.

تترکب المجموعه الأولى من رقميin يدلان على وزارة الإشراف طبقاً للترقيم المبين بالملحق عدد 2 .

تترکب المجموعه الثانية من ستة أرقام (من اليسار الى اليمين) : يدل الرقم الاول المكتوب على اليسار ، على السلسلة التي تنتمي اليها السيارة او العربة المعنية (رقم 3 وهو رقم السلسلة المخصصة للمنشآت العمومية).

وتدل الأرقام الخمسة الأخرى من هذه المجموعة الثانية إلى العدد الرتبى في السلسلة المسند إلى السيارة أو إلى العربية المعنية . وفي ما يلى مثال لسيارة تابعة للصندوق القومى للتقادم والحيطة الإجتماعية الراجع بإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية .



القاعدة الأساسية الثالثة المتعلقة بشهادة التسجيل

١) **السيارات والعربات التابعة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.**
يجب أن يكون للسيارات والعربات التابعة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية شهادة تسجيل تسلم من وزارة النقل تحمل على صفحتها الأولى شريطًا أفقياً أحمر اللون يحمل بداخله عبارة "ملك الدولة" باللغة العربية.

وتحمل شهادة التسجيل بداخلها رقم التسجيل الجديد حسب المقتضيات المشار إليها أعلاه ، ويكون هذا الرقم مطابقاً تماماً للرقم النسخ على صفيحة التسجيل المثبتة على مقدمة العربية وعلى مؤخرتها.

٢) السيارات والعربات التابعة للجماعات المحلية والمنشآت العمومية

يجب أن يكون للسيارات والعربات التابعة للجماعات المحلية والمنشآت العمومية المذكورة بالملحق عدد ٣ شهادة تسجيل تسلم من وزارة النقل تحمل على صفحتها الأولى شريطًا أفقياً أحمر اللون.

وتحمل الشهادة بداخلها رقم التسجيل الجديد حسب المقتضيات المشار إليها أعلاه ويكون هذا الرقم مطابقا تماماً للرقم المنسوخ على صفيحة التسجيل المثبتة على مقدمة العربية وعلى مؤخرتها.

القاعدة الأساسية الرابعة المتعلقة بصفيحة التسجيل

تنطبق الأحكام الجديدة الواردة بهذه الفقرة المتعلقة بصفيحة التسجيل على جميع السيارات والعربات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والنشأت العمومية، سواء تعلق الأمر بسيارات أو عربات مخصصة لاستعمال الوظيفة أو لاستعمال المصلحة، بإستثناء بعض الحالات الخاصة التي سيتم حصرها بالباب الثاني من هذا المنشور.

وتتمثل هذه الأحكام الجديدة في ما يلي :

يجب أن ينسخ رقم تسجيل السيارة أو العربة بأرقام عربية وبلون أحمر على صفيحة بيضاء اللون تكون أقيسها نفس الأقيسة المشار إليها بالفصل 9 من قرار وزير النقل المؤرخ في 24 فيفري 1979 المتعلق بتسجيل العربات.

القسم الثاني: إعادة تسجيل السيارات والعربات المستعملة حاليا:

تتم عملية إعادة تسجيل السيارات والعربات المستعملة حالياً والتابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والنشأت العمومية بالتعاون والتنسيق مع الإدارات والمصالح الفنية المختصة لوزارة النقل ويستوجب إتمام هذه العملية القيام بالإجراءات التالية :

١) تقوم كل وزارة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية أو منشأة عمومية بإعداد قوائم مفصلة في السيارات والعربات التابعة لها وذلك حسب الأنماذج المبين باللحق عدد ٤ لهذا النشور.

٢) ترسل القائمة في نظيرين إثنين للمصالح الفنية المختصة لوزارة النقل ، مدعمة وجوبا بصورة مطابقة للأصل من شهادة تسجيل كل سيارة أو عربة مدرج رقمها بإحدى القوائم المذكورة . ويقوم بعملية إرسال القوائم :

- الوزارة المعنية فيما يخص قائمة السيارات والعربات التابعة لها مباشرة

- وزارة الإشراف بالنسبة لقوائم السيارات والعربات التابعة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية

٣) تتولى المصالح الفنية المختصة لوزارة النقل المصادقة على القوائم المرسلة إليها وتعيد إرسالها إلى الوزارات المعنية مرفقة بقوائم الأرقام الجديدة.

كما ترسل وزارة النقل إلى الوزارات المعنية ملفا ينص على الإجراءات المتعلقة بالتزويد بصفائح التسجيل الجديدة .

٤) تبرم كل وزارة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية أو منشأة عمومية كل في ما يخصها وعلى حساب ميزانيتها صفة لصنع صفائح تسجيل جديدة للسيارات والعربات التابعة لها. وتدخل هذه الصفة في إطار الصفة العامة التي أبرمتها وزارة النقل مع مزود وحيد.

٥) تطلب كل وزارة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية أو منشأة عمومية من المزود المعنى البدأ في صنع

صفائح تسجيل السيارات والعربات التابعة لها بالإعتماد على قائمة الأرقام الجديدة المسماة من قبل المصالح الفنية المختصة لوزارة النقل.

ويجب على كل إدارة معنية أن تتحرى جلياً عند القيام بهذه العملية حتى يتم صنع صفائح التسجيل حسب الإستعمال الحدد لكل سيارة أو عربة.

6) تتم المصالح المختصة لوزارة النقل كل وزارة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية أو منشأة عمومية بشهادات التسجيل الجديدة الراجعة لها وذلك حسب رزنامة زمنية تعودها هذه المصالح.

7) تسترجع كل وزارة أو وزارة إشراف شهادات التسجيل القديمة وتبعث بها إلى المصالح الفنية المختصة بوزارة النقل.

القسم الثالث : تسجيل السيارات والعربات الجديدة

بخصوص السيارات والعربات التي يتم إقتناها بعد تاريخ صدور هذا المنشور ، فإن تسجيلاها بالسجل المركزي للسيارات والعربات الإدارية يكون حسب إحدى الطريقتين التاليتين :

* إذا ما تم إقتناه السيارة أو العربة الجديدة قبل أن تفرغ الوزارة أو الجماعة المحلية أو المؤسسة العمومية أو المنشأة العمومية من إعادة تسجيل السيارات والعربات التابعة لكل منها فإن تسجيل السيارات والعربات الجديدة يكون حسب النظام القديم ، ثم تقع إعادة التسجيل حسب النظام الجديد.

* وإذا ما تم الإقتناه بعد الإنتهاء من إعادة التسجيل فإن تسجيل السيارات والعربات الجديدة يكون حسب النظام الجديد مباشرة.

القسم الرابع : استعمال السيارات والعربات التابعة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحلية

يُخضع استعمال السيارات والعربات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لاحكام الامر عدد 189 لسنة 1988 المؤرخ في 11 فيفري 1988 كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 1329 لسنة 1992 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992.

1) استعمال السيارات الوظيفية:

تنزع السيارات الوظيفية بمقتضى قرار وزاري حسب الشروط المنصوص عليها بالأمر عدد 189 لسنة 1988 المذكور أعلاه.

كما يمنحك للموظفين المستعملين لهذه السيارات بطاقة استعمال سيارة وظيفية لاغراض شخصية ويمنحك للسوق المموضوعين على ذمتهم عند الإقتضاء بطاقة استعمال سيارة للمصلحة . وفي كلتا الحالتين تحمل البطاقة بداخلها صورة للمعنى بالأمر ويجب الإستظهار بها عند كل طلب.

وفي ما عدى المنتفع بالسيارة شخصيا أو السائق الم موضوع على ذمته عند الإقتضاء يحجر على أي شخص آخر استعمال السيارة الوظيفية.

2) استعمال السيارات والعربات المخصصة للمصلحة

تستعمل سيارات وعربات المصلحة في حدود حاجيات المصلحة دون سواها.

عملا بأحكام الامر عدد 1329 لسنة 1992 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992 يجب أن يكون بحوزة سائق هذه السيارات إذنا بتأموريّة مطابقا للنموذج المبين باللحق عدد 4 لهذا المنشور.

ويبيان الإذن بـ«أموري» وجوباً رقم تسجيل السيارة أو العربية وهوية السائق والإدارة التي يتبعانها ونوع المهمة والمكان المقصود والتاريخ ووقت الاستعمال وعدد مرافق السائق وحياتهم وتوزع حمولة السيارة أو العربية.

وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإذن بـ«أموري» لا يعرض بأية حال من الأحوال دفتر وسيلة النقل المعول به حالياً والتضمن لعلومات وبيانات ذات طابع تقني تتعلق بالصيانة الدورية للسيارة أو العربية المعنية.

ولتفادي كل تعطيل في سير العمل بالنسبة لبعض المصالح التي يستوجب عملها تنقلات عديدة متتالية في فترة وجيزة من الزمن أو تلك التي يكتسي عملها طابعاً إستعجالياً، يمكن أن يسلم للسائق بطاقة إستعمال للمصلحة تحمل بداخلها صورة المعنى بالأمر ويجب الإستظهار بها عند كل طلب.

القسم الخامس : إستعمال السيارات والعربات التابعة للمنشآت العمومية

١) إستعمال السيارات الوظيفية :

فتح السيارات الوظيفية بمقتضى قرار من رئيس المنشأة المعنية وفقاً للتراخيص الجاري بها العمل.

كما يمنح للموظفين المستعملين لهذه السيارات بطاقة إستعمال سيارة وظيفية لاغراض شخصية ويمنح للسوق الموضوعين على ذمتهم عند الإقتضاء بطاقة إستعمال سيارة للمصلحة.

وفي كلتا الحالتين تحمل البطاقة بداخلها صورة للمعني بالأمر ويجب الإستظهار بها عند كل طلب.

وفي ما عدى المنتفع بالسيارة شخصياً أو السائق الموضوع على ذمته عند الإقتضاء يحضر على أي شخص آخر إستعمال السيارة الوظيفية.

2) استعمال السيارات والعربات المخصصة للمصلحة

تستعمل سيارات وعربات المصلحة في حدود حاجيات المصلحة دون سواها.

ويجب أن يكون بحوزة سائق هذه السيارات والعربات إذاً بما مأمورية مطابقاً للنموذج المبين بالل حق عدد 4 لهذا المنشور.

ويبيّن الإذن بما مأمورية وجوباً رقم تسجيل السيارة أو العربية وهوية السائق والمنشأة التي يتبعانها ونوع المهمة والمكان المقصود والتاريخ ووقت الاستعمال وعدد مرافق السائق وهويتهم ونوع حمولة السيارة أو العربية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإذن بما مأمورية لا يعوض بأية حال من الأحوال دفتر وسيلة النقل المعمول به حالياً والتضمن لمعلومات وبيانات ذات طابع تقني تتعلق بالصيانة الدورية للسيارة أو العربية المعنية.

ولتفادي كل تعطيل في سير العمل بالنسبة لبعض المصالح التي يستوجب عملها تنقلات عديدة متتالية في فترة وجيزة من الزمن أو تلك التي يكتسي عملها طابعاً إستعجالياً، يمكن أن يسلم للسائق بطاقة استعمال للمصلحة تحمل بداخلها صورة العunci بالأمر ويجب الإنتظار بها عند كل طلب.

الباب الثاني : الحالات الخاصة

يتعلق هذا الباب بأحكام إستثنائية لا تنطبق إلا على سيارات وعربات معينة وهي :

1) السيارات الموضوعة على ذمة الوزراء وكتاب الدولة شخصياً والسيارات والعربات التابعة لبعض مصالح رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني :

أ - يسند لهذا الصنف من السيارات رقمي تسجيل :

* رقم تسجيل عادي حسبما ينص عليه الفصل 6 من قرار وزير النقل المؤرخ في 24 فيفري 1979 المتعلق بتسجيل العربات

* رقم تسجيل جديد حسبما ينص عليه الفصل 17 مكرر من قرار وزير النقل المؤرخ في 19 ديسمبر 1992 المنقح والمتم للقرار المؤرخ في 24 فيفري 1979 .

ب - يحتفظ برقم التسجيل الجديد المسند لهذا الصنف من السيارات بالسجل المركزي للسيارات والعربات الإدارية

ج - تحمل شهادة التسجيل الخاصة بهذا الصنف من السيارات على صفحتها الأولى شريطًا أفقيا أحمر اللون يحمل بداخله عبارة "ملك الدولة" باللغة العربية. وتحمل شهادة التسجيل بداخلها رقم التسجيل العادي المذكور بالفقرة ١-أعلاه، وهو الرقم ذاته الذي ينسخ على صفيحة التسجيل المثبتة بمقدمة السيارة وبمؤخرتها.

د - تكون صفيحة التسجيل الخاصة بهذا الصنف من السيارات على الشكل العادي دون أية علامة أو شكل أو لون معين.

2 العربات والمعدات والتجهيزات والآلات والأدوات الخاصة ذات الصبغة العسكرية أو الأمنية:

لا تخضع العربات والمعدات والتجهيزات والآلات والأدوات الخاصة ذات الصبغة العسكرية أو الأمنية لاحكام الأمر عدد 189 لسنة 1988 المنقح والمتم بالأمر عدد 1329 لسنة 1992 المذكور أعلاه ، كما أنها لا تخضع لقرار وزير النقل المؤرخ في 24 فيفري 1979 المتعلق بتسجيل العربات ، المنقح والمتم بالقرار المؤرخ في 19 ديسمبر 1992 ، وتنطبق على هذه العربات والمعدات والتجهيزات أحكام خاصة.

الباب الثالث : تاريخ تنفيذ الأحكام

الجديدة

يتطلب تطبيق الأحكام الجديدة المتعلقة بتسجيل وإعادة تسجيل واستعمال السيارات والعربات الإدارية القيام بإجراءات متعددة ومتنوعة ، تم بيانها صلب هذا المنشور.

ولغاية توفير الظروف الملائمة لإنقاص الإجراءات المذكورة على الوجه المطلوب ، نص الأمر عدد 1329 لسنة 1992 المذكور أعلاه على فترة إنتقالية تدوم إلى غاية يوم 30 سبتمبر 1993 يجوز خلالها جولان السيارات والعربات طبقا للنظامين ، القديم والجديد.

غير أنه وبانتهاء هذه الفترة الإنتقالية ، لا يسمح بجولان أي سيارة أو عربة لم تشملها عملية إعادة التسجيل حسبما تم بيانه بهذا المنشور.

الباب الرابع : مراقبة استعمال السيارات والعربات التابعة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية

يقوم الأعوان المنصوص عليهم بالفصل 91 من مجلة الطرقات بمعاينة المخالفات التي يرتكبها سائقى السيارات والعربات الإدارية والمتعلقة بمخالفة أحكام مجلة الطرقات أو أحكام هذا المنشور القانونية والترتيبية.

١) المخالفات المتعلقة بـ أحكام مجلة الطرق:

يعامل سائقى السيارات والعربات الداخلة في حصر هذا النشور بنفس معاملة جميع مستعملى الطريق العمومي حسبما تقتضيه مجلة الطرق إزاء ما يرتكب من مخالفات قانونية وترتيبية.

٢) المخالفات المتعلقة بـ أحكام المبينة بهذا النشور:

إبتداء من غرة أكتوبر 1993 يقوم الأعوان المنصوص عليهم بالفصل ٩١ من مجلة الطرق بمراقبة تطبيق الأحكام المبينة بهذا النشور.

وتتم معاينة المخالفات بتحرير معاينة مطابقة للأنموذج المبين بالللحق عدد ٦ لهذا النشور ، توجه نظائر منها إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والى رئيس الإدارة التي يتبعها سائق السيارة المعنية.

ويتم إتخاذ كل الإجراءات اللازمة تجاه المخالفات المرتكبة حسب ما تقتضيه الترتيب الجاري بها العمل.

وتعتبر المخالفات التي يمكن معاينتها بـ :

أ - عدم حمل السيارة أو العربة الإدارية لشريط أفقى أحمر اللون، بإستثناء السيارات والعربات والمعدات والتجهيزات والألات الخاصة المنصوص عليها بـ باب الثاني ، الفقرة ٢ من هذا النشور.

- ب - عدم الإستظهار عند الطلب :
- ببطاقة إستعمال السيارة لأغراض شخصية.
- أو ببطاقة إستعمال السيارة لصلاحة.
- أو بإذن بـ مأمورية ساري المفعول.

ج - سوء إستعمال السيارة أو العربة ، أو إستعمالهما في أغراض أخرى غير الأغراض العادلة المسخّرة لها.

د - التمادي ، بعد أجل 30 سبتمبر 1993 في إستعمال سيارة أو عربة إدارية تحمل :

* صفيحة تسجيل بأحرف وأرقام سوداء على خلفية من لون برتقالي.

* أو صفيحة تسجيل بأحرف وأرقام سوداء على خلفية من لون أصفر.

* أو صفيحة تسجيل تحمل رقم تسجيل في سلسلة م د(DT)

ه - إستعمال السيارة أو العربة المعنية بالأحكام الجديدة من قبل شخص غير مرخص له في إستعمالها

و - إستعمال السيارة أو العربة المخصصة للمصلحة في ظروف غير التي يبيّنها الإذن بـأمورية (التاريخ والمكان وعدد المرافقين ونوع البضاعة المرخص في شأنها).

ونظراً لأهمية الأحكام الواردة بهذا النشور وحتى نضمن الإستعمال الأمثل لاسطول السيارات التابع للدولة والإدارات والمؤسسات التابعة لها ، الرجاء من السادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة العمل على تنفيذ ما جاء به من أحكام ومقتضيات بكامل الدقة والعناية.

والسلام